جريمة العصر فى مصر
استمرار الاعتداء على دار الكتب المصرية

بقلم رئيس التحرير

استبشرنا خيراً عندما صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ والذى قضى بالفصل بين دار الكتب ودار الوثائق من جهة ودار النشر من جهة ثانية وبالتالى يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٧١ ويرفع معاناة استمرت لأكثر من ربع قرن انهارت فيها دار الكتب انهياراً كاملاً قعد بها عن إداء رسالتها كمكتبة وطنية لمصر ومنارة للفكر فى العالم العربى.

وعندما صدر القرار الوزارى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل لجنة للفصل بين أصول كل من دار الكتب والوثائق من جهة ودار النشر من جهة ثانية اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٤ نبهنا فى العدد الأول من هذه الدورية إلى أن دار الكتب غير ممثلة فى لجنة الفصل وأن عملية الفصل تتم فى ظروف غير مواتية بالمرة لدار الكتب حيث لم يكن لها مجلس إدارة ولا رئيس مجلس إدارة يدافع عن حقوقها فى ظل مجلس إدارة ورئيس مجلس إدارة لدار النشر.

وقد صدق حدسنا حيث جاءت أعمال لجنة الفصل غير موضوعية وغير عادلة وغير منصفة لدار الكتب المصرية بأى حال من الأحوال.

فمن المعروف أن دار الكتب المصرية قد أنشأها على مبارك سنة ١٨٧٠ وفى سنة ١٩٦٥ ألحقوا بها دار الوثائق القومية التى كانت قد أنشئت ١٩٥٦ ولم تفقد أى من الدارين استقلالها وإنما كانا تحت اشراف وإدارة واحدة للتنسيق بين أعمالهما. وفى سنة ١٩٧١ ضموا إليهما الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. وخرج من هذا الخليط كيان جديد لا انسجام فيه سمى «الهيئة المصرية العامة للكتاب». وبعد تجربة ربع قرن اتضح أن هذا الكيان قد قعد قعوداً تاما بأعمدته الثلاثة فلا أفلحت دار الكتب ولا نجحت دار الوثائق وازدادت دار النشر سوءاً على السوء الذى جاءت به قبل انضمامها إلى دار الكتب والوثائق القومية.

وكان المأمول أن تنفصل هذه الأعمدة الثلاثة وتستقل على النحو الذى كانت عليه قبلا. ولكن

القرار الجمهورى وقف بالفصل بين دار الكتب والوثائق القومية من جهة ودار النشر من جهة أخرى، أى أنه قسم هيئة الكتاب إلى هيئتين لا ثلاث. واحتفظت دار النشر بالاسم العام وسميت الأخرى بهيئة دار الكتب والوثائق، وبصرف النظر عن التسميات فقد شكلت لجنة الفصل المشار إليها وباشرت علمها فى أولى جلساتها بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٩٣، وانتهت من عملها فى نهاية ديسمبر من نفس السنة ١٩٩٣، بعد احدى عشرة جلسة عقدتها لهذا الغرض، وقد جاءت توصيات اللجنة مخيبة للآمال بعيدة عن الموضوعية شابها الكثير من أوجه القصور:

١ ـ لقد جهلت اللجنة أو تجاهلت أن دار الكتب المصرية قد أنشئت منذ قرن وربع وأنها أسبق وجوداً من كل من دار النشر ودار الوثائق وأنها الأصل والأساس فى هيئة الكتاب وعند الحديث عن أى فصل كان يجب أن توضع هذه الحقيقة كأساس لأية مناقشة أو أى توجه.

٢ ـ لقد جهلت اللجنة أو تجاهلت أن مبنى كورنيش النيل هو ملك خالص لدار الكتب أرضا وبناء، مطابع وأثاثاً ناضلت الدار من أجل اقامته منذ سنة ١٩٢٨، وطرح فى مسابقة دولية فى منتصف الثلاثينات من هذا القرن ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية ثم قيام الثورة سنة ١٩٥٢ عطلنا إقامة المبنى حتى وضع حجر الأساس لهذا المبنى سنة ١٩٦٠ وحيث لم يكن هناك دار النشر وانتقلت إليه الدار اعتباراً من سنة ١٩٧٠.

٣ ـ لقد جهلت اللجنة أو تجاهلت أن دار النشر قبل ضمها إلى دار الكتب الوثائق القومية كان اسمها «الهيئة العامة للتأليف والنشر» وهى نفسها جاءت نتيجة ادماج عدد من دور النشر والتوزيع من القطاع العام والخاص هى الدار القومية للطباعة والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة ودار القلم (قطاع خاص) والشركة القومية للتوزيع. ومن المؤكد أن هذه الهيئة كانت لها مقارها: فى شارع ٢٣ يوليو، شارع رمسيس، شارع ماسبيرو، شارع فيصل، الساحل جاءت منها لتحتل جانباً من مبنى دار الكتب على كورنيش النيل ولم تسأل اللجنة سؤالاً واحداً أو تبحث فى مصير هذه الأماكن ولماذا لا تعود دار النشر إلى هذه المواقع التى كانت تسكنها وتركتها لتقفز منها على مبنى أعد أساساً لكى يكون مكتبة وطنية لمصر ولم يفكر مصممه ولو للحظة أن يكون فيه دار نشر أو توزيع خارجة عن وظيفة المكتبة الوطنية. ولو أن اللجنة بحثت أو فكرت فى تلك المواقع لاهتدت إلى الصواب فى عملية الفصل.

٤ ـ لقد تخبطت اللجنة تخبطاً واضحاً فيما يتعلق بمبنى دار الكتب المصرية فأعطت لدار الكتب مطابعها فى منطقة الساحل وأعطت لدار النشر مطابعها فى قلب مبنى دار الكتب. ثم رأت أن المسألة مضحكة فاقترحت فى صفحة ١٤ من التقرير الأصلى تحت رقم ٧ «يراعى مستقبلاً تخصيص الأرض الكائنة بشارع فيصل بالهرم والمملوكة للهيئة العامة للكتاب (دار النشر) لانشاء مطابع خاصة بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية»!!

ويبلغ التخبط أقصاه عندما تعود اللجنة فى صفحة ١٦ من التقرير الأصلى فى الفقرة الأخيرة من الصفحة لتقول:

«**أولا**: تخصيص الأرض والمبنى الكائن بالمبيضة والمملوك للهيئة العامة للكتاب [دار النشر] لاقامة وتجهيز مطبعة خاصة بدار الكتب والوثائق القومية.

«وترى اللجنة بصورة مستقبلية الأخذ فى الاعتبار إعداد أرض فيصل بالهرم والمملوكة للهيئة العامة للكتاب [دار النشر] لاقامة مبنى مستقل تنقل إليه الهيئة المذكورة كما تنقل إليه مطابعها القائمة حاليا بمبنى كورنيش النيل».

٥ ـ أن اللجنة رغم التنبيه المتكرر لها بضرورة اخراج دار النشر من مبنى دار الكتب قد سلكت السلوك العام الذى يشيع فى البلد وهو:

يبقى الوضع على ما هو عليه وعلى دار الكتب أن تخبط رأسها فى الحائط ففى صفحة ٧ من تقريرها الأصلى تقول اللجنة:

«أما بالنسبة للمبنى المشترك والذى تشغله كل من الهيئة العامة للكتاب [دار النشر] ودار الكتب فقد رأت اللجنة ضرورة إجراء تعديلات فى هذا المبنى بما يسمح أن يكون لكل هيئة حرم آمن ومستقل بها ووصولاً إلى تحقيق هذا الهدف فقد كلفت اللجنة مهندسين فنيين من الأمانة العامة لوزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب لاعداد دراسة عن الكيفية التى يتم بها تخصص مقر مستقل لكل هيئة على حدة وكذلك الفصل بين المرافق والخدمات الموجودة بالمبنى»

ويلاحظ أن دار الكتب ليست طرفاً فى لجنة المهندسين والفنيين، وقد كلفت إحدى مهندسات وزارة الثقافة بدراسة الحرم الآمن وكيفية تحقيقه فقامت بأكثر من زيارة ووضعت تصوراً لمدخل جانبى وسلم خارجى لدار النشر ولكن اللجنة للأسف اعتبرت هذا الاقتراح «غير عملى وسيؤدى إلى انفاق مالى لتنفيذه فضلاً عن تعارضه مع ما يقتضيه الصالح العام فى هذا الأمر!!، وعلى ذلك رأت اللجنة الابقاء على الوضع الحالى بالنسبة للمواقع التى يشغلها رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للكتاب!!» فأى جريمة فى حق مصر ومكتبتها الوطنية أكبر وأعظم من هذا الجرم.

٦ ـ لقد نتج عن عدم تحقيق حرم آمن لدار الكتب واخراج دار النشر من مبناها خوف دار الكتب على مقتنياتها فأغلقت مخازن المخطوطات وساءت الخدمة المكتبية إلى حد كبير وكان أحد العاملين بدار النشر قد سرق الكثير من المخطوطات النادرة وهربها إلى الخارج وهرب وراءها ولكن الذين وقع عليهم العقاب وحقق معهم بل ومات أحدهم هم من موظفى دار الكتب فأى جرم فى حق دار الكتب بعد هذا الجرم.

٧ ـ هل يتصور عاقل واحد وجود محل أحذية وبطاطين بمبنى دار الكتب واكرر محل أحذية وبطاطين داخل المكتبة الوطنية وأين فى ظهر مخازن المخطوطات، تراث مصر الفكرى من القرن الثالث الهجرى. إن هذا المحل هو ثمرة اكيدة ومخزية لوجود دار النشر داخل مبنى دار الكتب، فكلها تجارة سواء تجارة للكتب أو الجزم.

فهل نحن قوم مجانين متخلفون إلى هذا الحد المهين.

٨ ـ إلى جانب تلك الجرائم العظمى فى حق دار الكتب المصرية نتج عن استمرار دار النشر فى

قلب مبنى دار الكتب كثير من الحركات الصبيانية والصغائر مثل قيام موظفى دار النشر بخطف متعلقات موظفى دار الكتب من كراسى وأدوات بل ومقار ومصادرتها لصالحهم، قيام ودار النشر بتوسيع حرمها على حساب حرم دار الكتب، منع موظفى دار الكتب من ايقاف سيارتهم أمام مبنى دار الكتب والاستيلاء على تلك الأماكن وغير ذلك مما يعف القلم عن ذكره ولكنه يكشف عن جريمة العصر فى مصر.

وأضع أمام جيلنا والأجيال المقبلة صورة الجريمة جريمة استمرار الاعتداء على دار الكتب المصرية: المكتبة الوطنية لمصر كما صورها تقرير اللجنة، لجنة الفصل التى لم تؤد عملها بموضوعية كما طلبه القرار الجمهورى الذى نص على «وتؤول إلى الدار جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بها». فالمبنى الكائن بكورنيش النيل هو ملك خالص لدار الكتب وأصل من أصولها الثابتة، يجب اخلاء دار النشر منه تنفيذاً للقرار الجمهورى.

تقرير بأعمال لجنة تقييم الأصول والموجودات والحقوق والإلتزامات الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية

مقدمة:

بتاريخ ٣ مايو ١٩٩٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

ونصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهودية المشار إليه على أن:

تهدف الدار إلى نشر الثقافة بين أفراد الشعب بتيسير الاطلاع على الانتاج الفكرى والأدبى والعلمى للحضارة الإنسانية، وتعميم الخدمات المكتبية وتوصيلها إلى المواطنين، وكذلك أحياء التراث الفكرى بجميع أحواله وتيسير دراسته والإفادة منه وذلك عن طريق:

(أ) جمع المخطوطات والمطبوعات والدوريات والمصورات والسجلات ووثائق التاريخ القومى وما يتصل به فى جميع العصور وغير ذلك من وسائل المعرفة والحفاظ عليها بكل السبل.

(ب) تهيئة هذه المقتنيات لتوضع تحت تصرف العلماء والباحثين والجمهور والإطلاع عليها والإنتفاع بها فى مقر الدار ومكتباتها الملحقة، وتقويمها وإعدادها وفهرستها وغير ذلك.

(جـ) التعاون مع مختلف المكتبات والمؤسسات العلمية والثقافية فى الداخل والخارج.

(د) الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالإيداع.

(هـ) إنشاء وإدارة المراكز العلمية المتخصصة فى مجالات عملها.

كما نصت المادة الثانية عشرة من ذات القرار على أن:

تتخذ الإجراءات قانونا لنقل الإعتمادات المالية المخصصة لدار الكتب والوثائق القومية من موازنة الهيئة العامة للكتاب إلى موازنة الدار، وينقل اليها

جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم ومزاياهم.

وتؤول إلى الدار جميع الأصول والموجودات والحقوق والإلتزامات الخاصة بها والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة بناء على تقييم لجنة تشكل من مندوبين عن إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ووزارة الثقافة ووزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المكزى للتنظيم والإدارة والهيئة المصرية العامة للكتاب.

واستنادا إلى نص المادة الثانى عشرة سالفة الذكر صدر قرار وزير الثقافة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل اللجنة التى تتولى تقييم الأصول والموجودات والحقوق والإلتزامات الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية الصادر بأنشائها القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ برئاسة السيد الأستاذ / عاطف منصف رئيس قطاع شئون الإنتاج الثقافى بوزارة الثقافة وعضوية كل من:

* ممثل إدارة الفتوى بمجلس الدولة.
* ممثل وزارة المالية.
* ممثل الجهاز المركزى للمحاسبات.
* ممثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
* ممثل الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وأجاز القرار للجنة أن تستعين بمن تراه من المختصين لأداء مهمتها.

أعمال اللجنة:

بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٢ عقدت اللجنة المشكلة بقرار وزير الثقافة المشار إليه أولى جلساتها برئاسة السيد الأستاذ / عاطف منصف رئيس قطاع شئون الإنتاج الثقافى بوزارة الثقافة وعضوية كل من:

الأستاذ / حاتم محمد داود

ممثلا لإدارة الفتوى بمجلس الدولة

الأستاذ / محمد فكرى شريف

ممثلا لوزارة المالية

الأستاذ / محمد حسن الشرقاوى

ممثلا للجهاز المركزى للمحاسبات

الأستاذة / سميره مصطفى محمد

مثلا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

الأستاذ / حسين ماهر

ممثلا للهيئة العامة للكتاب

وقد كلف السيد الأستاذ رئيس اللجنة الأستاذ/ محمد توفيق العشرى المدير العام بالمجلس الأعلى للثقافة بتولى عمل مقرر اللجنة.

وتطبيقا لما تقضى به الماده الأولى من قرار وزير الثقافة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣ من جواز استعانة اللجنة بمن تراه من المختصين لازما لأداء مهمتها قررت الإستعانه بكل من:

السيد الأستاذ / على عبدالمحسن

المسئول عن دار الكتب

السيد الأستاذ / ابراهيم فتح الله

المسئول عن دار الوثائق القومية

السيد الأستاذ / أحمد محمد أحمد على

المنسق العام للشئون المالية والإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة (سابقا)

كما قررت:

١ ـ دعوة السيد الدكتور / أيمن فؤاد لحضور الاجتماع القادم للجنة لاستكمال الناحية المستندية فى مناقشة اللجنة لتوقيت عملية فصل الإعتمادات المالية للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن ميزانية الهيئة العامة للكتاب.

٢ ـ تكليف الأستاذ / حسين ماهر رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالهيئة العامة للكتاب وممثلها فى اللجنة بإتخاذ اللازم حيال حصر الأصول الثابته لدار الكتب والوثائق من السجلات والدفاتر المتاحة.

٣ ـ تكوين الجهاز المالى والإدارى للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المنشأه بالقرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ للعمل من الآن فى إجراءات الفصل وإعداد مشروع الموازنة المالية لعام ١٩٥٥/٩٤ وعلى أن يتم الفصل إعتبارا من ١٩٩٤/٧/١.

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/١ عقدت اللجنة ثانى إجتماع لها بتشكيلها السابق الإشارة إليه بالإضافة إلى من رأت الإستعانة بهم فى أداء مهمتها، كما حضر الإجتماع السيد الدكتور / أيمن فؤاد بناء على الدعوة الموجهة إلى سيادته تنفيذا لقرار اللجنة بجلسة ١٩٩٣/٨/٢٢.

وإنتهت اللجنة فى هذا الإجتماع إلى إصدار القرارات التالية:

١ ـ إعداد مذكرة للعرض على السيد الأستاذ/ وزير الثقافة لتكليف السيد الأستاذ / على عبدالمحسن المسئول عن دار الكتب بالقيام بمسئولية رئاسة مجموعة العمل المالى والإدارى التى تقوم بتنفيذ وإعداد الدراسات الخاصة بفصل الموازنات والوظائف تمهيدا لعمل مشروع الموازنة للعام المقبل ١٩٩٥/٩٤ بالإضافة إلى إتخاذ الخطوات التنفيذية لفصل وتقييم الأصول والموجودات والحقوق والإلتزامات للهيئة الجديدة.

٢ ـ تشكيل لجنة خاصة بإعداد الهيكل التنظيمى للهيئة الجديدة على أن يمثل فيها مندوبون عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية والمجلس الأعلى للثقافة.

* كما أعادت اللجنة تكليف الأستاذ / حسين ماهر بتقديم بيان بالأصول الثابتة لدار الكتب والوثائق القومية من واقع الملفات والمستندات لعرضه على اللجنة فى جلستها القادمة.

وبناء على ما تقدم صدر قرار السيد الأستاذ / وزير الثقافة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٣ بتشكيل مجموعة العمل المالى والإدارى الخاصة بفصل متعلقات دار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة المصرية العامة للكتاب برئاسة السيد الأستاذ/ على عبدالمحسن مدير عام دار الكتب بالهيئة وعدد عشرة أعضاء يختارهم السيد رئيس المجموعة ويصدر بهم قرار السيد الأستاذ / وزير الثقافة بناء على عرض السيد رئيس لجنة تقييم الأصول والموجودات والحقوق والإلتزامات الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية والصادر بتشكيلها القرار الوزارى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣.

وفى الجلسة الثالثة للجنة والتى عقدت فى ١٩٩٣/٩/٩ بتشكيلها السالف الذكر وحضور السيد الدكتور / أيمن فؤاد حيث أطلعت على البيانات التوضيحية المقدمة من السيد الأستاذ / حسين ماهر فى شأن الأصول والموجودات التى تخص دار الكتب والوثائق القومية، وقررت:

١ ـ تشكيل لجنة فرعية لدراسة البيانات المقدمة من الهيئة العامة للكتاب فى شأن الأصول والموجودات التى تخص دار الكتب والوثائق القومية من السادة: الأستاذ / على عبدالمحسن ـ أحمد محمد أحمد على ـ محمد توفيق العشرى.

٢ ـ تكليف الأستاذ / على عبدالمحسن بإعداد بيان بأسماء السادة العاملين فى المجموعة المالية والإدارية التى ستعاونه فى مهمته، لإعداد مشروع قرار مجموعة العمل التى تقوم بتنفيذ وإعداد الدراسات الخاصة بفصل الموازنات والوظائف تمهيدا لعمل مشروع الموازنة للعام المقبل ١٩٩٥/٩٤.

وبتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٦ قامت اللجنة فى إجتماعها الرابع بإستعراض التقرير المقدم من اللجنة الفرعية المكلفة بفحص ودراسة المستندات والبيانات المقدمة من الهيئة العامة للكتاب فى شأن الأصول والموجودات لدار الكتب والوثائق القومية حيث طلبت مزيدا من البيانات من الهيئة العامة للكتاب لإمكان أداء مهمتها وقد قررت اللجنة ما يلى:

١ ـ إستمرار عمل اللجنة الفرعية وتقديم تقرير تفصيلى بما تسفر عنه الدراسة على النحو التالى:

(أ) الأصول الثابتة.

(ب) وسائل النقل والإنتقال.

(جـ) الموازنة الحالية لإمكان عمل الفصل المالى.

(د) الهيكل التنظيمى لدار الكتب والوثائق تمهيدا لعمل هيكل تنظيمى للهيئة الجديدة.

٢ ـ تقديم مذكرة موضح بها المهام الوظيفية للمراكز العلمية المتخصصة بالإضافة إلى تاريخ إنشائها والمستحدث منها.

وقد عقدت اللجنة جلستها الخامسة بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١ بتشكيلها السابق وحضرت الإجتماع ـ بناء على دعوة اللجنة ـ السيدة الأستاذة / زينب الفوانيسى رئيس قطاع المراكز العلمية بالهيئة العامة للكتاب والتى أوضحت أن المراكز العلمية المتخصصة بالهيئة كانت تتبع جميعها دار الكتب والوثائق القومية قبل إنشاء الهيئة العامة للكتاب وقد ناقشت اللجنة وضع المراكز العلمية المتخصصة من خلال ما تقوم به من أنشطة ومدى علاقة هذه الأنشطة بالمهام المنوطه بكل من الهيئة العامة للكتاب والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، والتزاما بما ورد بالفقرة (هـ) من الماده الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء الهيئة العامة لدار والوثائق القومية.

فقد قررت اللجنة أن تتبع المراكز العلمية الآتية الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

١ ـ مركز تاريخ مصر المعاصر.

٢ ـ مركز الصيانة والترميم والميكروفيلم.

٣ ـ مركز تحقيق التراث.

٤ ـ مركز توثيق أدب الطفل.

٥ ـ مركز الحاسب العلمى الببلوجرافى.

وأن تبقى تبعية مركز تنمية الكتاب بالهيئة العامة للكتاب نظرا لأن طبيعة نشاطه تدخل ضمن إختصاصات هذه الهيئة.

وقامت اللجنة بدراسة التقرير المقدم من اللجنة الفرعية المنبثقة عنها والذى تناول الأمور التالية:

* الأصول الثابته

(أ) الأراضى والإنشاءات.

(ب) الأثاثات والماكينات.

(جـ) وسائل النقل والإنتقال.

* العمالة وموازنة الوظائف.

* وضع مبنى كورنيش النيل ومرافقه وكذلك المطابع.

وقد تلاحظ للجنة ـ فى ضوء ما ورد بتقرير اللجنة الفرعية ـ أن:

١ ـ بعض الأصول الثابتة يمكن تحديدها من خلال الواقع القائم فعلا سواء من ناحية التخصص أو أماكن التواجد.

٢ ـ بعض الأصول يصعب تحديده لأنها أصول خدمات مشتركة فى هيئة موحدة هى الهيئة العامة للكتاب.

٣ ـ نتيجة لعملية الضم التى تمت بين دار الكتب والهيئة العامة للتأليف والنشر منذ أكثر من عشرين عاما فإن أصولهما وخاصة فى الآلات والمعدات والأثاثات فى الأغلب الأعم أما أن تكون قد هلكت بإنتهاء عمرها الإفتراضى أو أستهلكت أو تم التخلص منها بالبيع.

وفى هذا الإطار فقد بحثت اللجنة أوضاع الأصول الثابتة فى ضوء الواقع القائم فعلا سواء من حيث التخصيص أو أماكن التواجد وتبين لها أن الأراضى والإنشاءات الآتية تتبع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:ـ

ملـــجـــــــ

* الأراضى المقام عليها مبنى دار الكتب بباب الخلق ومساحتها ٣٦٤٠ م٢ قيمتها	١٤٢٣٠٠,٠٠٠
* الإنشاءات المقامة على أرض مبنى دار الكتب بباب الخلق قيمتها	٤٨٤٤٨٢,٨٨٠
* الأرض والإنشاءات المقام عليها مبنى دار الوثائق القومية بكورنيش النيل وقيمتها ١٣١,٩٤٥,٩٦٤ للأرض و ٩٧٧,٧١٣,٦٤٧ للمبانى بإجمالى	١,١٠٩٦٥٩,٦١١
* (هذه التقديرات وفقا للتقدير الذى تم فى ١٩٧١/١١/٢٢). حساب ختامى ١٩٩٣/٦/٣٠	١,٧٣٦,٤٤٢,٤٩١

أما بالنسبة للمبنى المشترك والذى تشغله كل من الهيئة العامة للكتاب ودار الكتب فقد رأت اللجنة ضرورة إجراء تعديلات فى هذا المبنى بما يسمح بأن يكون لكل هيئة حرم آمن ومستقل بها ووصولا إلى تحقيق هذا الهدف فقد كلفت اللجنة مهندسين فنيين من الأمانة العامة لوزارة الثقافة والهيئة العامة للكتاب لإعداد دراسة عن الكيفية التى يتم بها تخصيص مقر مستقل لكل هيئة على حدة وكذلك الفصل بين المرافق والخدمات الموجودة بالمبنى.

ثم أقرت اللجنة ما ورد بتقرير اللجنة الفرعية من توصيات على النحو التالى:

أولاً ـ بالنسبة للأثاثات والماكينات:

لما كانت البيانات الواردة من الهيئة العامة للكتاب إجمالية وليست تفصيلية ولا توضح مفردات هذه الأصول فقد تقرر أن يتم رصد هذه العهد من خلال جردها على الطبيعة وتسجيلها بالإستمارات ١٢١ ع. ح تفصيليا من خلال مجموعة العمل المالى والإدارى المشكلة بقرار السيد / وزير الثقافة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٣.

ثانياً ـ وسائل النقل والإنتقال:

وإستعرضت اللجنة البيان الوارد من الهيئة العامة للكتاب المتضمن وسائل النقل والإنتقال المملوكه للهيئة، وأقرت عملية التخصيص التى تمت لتلك الوسائل والتى أخذت فى الإعتبار حجم العمالة فى كل هيئة وإحتياجات العمل الأساسية وما يتواءم مع رسالة كل هيئة ونشاطها وفى إطار هذه المعايير فقد وافقت اللجنة على تخصيص وسائل النقل والإنتقال الآتية لخدمة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:ـ

			مليمـ جنيه
١ ـ مكتبات متنقلة	العدد ٣	قيمتها	٢٥٦,٢٨٠,٣٦٣
٢ ـ سيارات نصف نقل	العدد ٣	قيمتها	١٧٦,٩٠٠,٠٠٠
٣ ـ سيارات نقل عاملين	العدد ٥	قيمتها	٦٣,٢٠٠,٠٠٠
٤ ـ سيارات نقل ثقيل	العدد ١	قيمتها	٢١,٨٥٢,٠٠٠
٥ ـ سيارات ركوب	العدد ١	قيمتها	٨,٠٦٦,٥٠٠
اجمالى وسائل النقل			٥٢٦,٣٠٥,٨٦٣

(مرفق بيان تفصيلى بمواصفات وبيانات وسائل النقل والإنتقال المخصصة) ـ (ملحق المرفقات مرفق رقم ١)

ثالثا ـ العمالة وموازنة الوظائف:

أما بالنسبة للعمالة بالهيئتين فقد اطلعت اللجنة على ما ورد بالتقرير المشار إليه وما انتهت إليه اللجنة من تبعية جميع المراكز العلمية لدار الكتب والوثائق القومية فيما عدا مركز تنمية الكتاب، ومن جماع ما تقدم وما تم من مناقشات فى هذا الشأن

وما أدخلته اللجنة من تعديلات على تقرير اللجنة الفرعية.

فقد أوصت اللجنة بتخصيص الوظائف الآتى بيانها بالمجموعات النوعية والأعداد المبنية قرين كل وظيفة ومجموعة للهيئة العامه لدار الكتب والوثائق القومية.

المجموعة النوعية	العدد	المستوى	إجمالى مرتبات المجموعة ملـــج
١ ـ وظائف الإدراة العليا	١	عالى	
	٢	مدير عام	٩٥٠٦,٤٠٠
٢ ـ الوظائف التخصيصية			
ـ وظائف الهندسة	٩	١ ، ٢ ، ٣	١٢١٤١,٦٠٠
ـ وظائف القانون	١٣	١ ، ٢ ، ٣	٢٢٦٣٠,٦٠٠
ـ المكتبات والوثائق	٧٢٠	١ ، ٢ ، ٣	١,١٧٦٧٩٩,٦٨٠
ـ وظائف الفنون	١٦	١ ، ٢ ، ٣	٢٧٨٣٣,٧٦٠
ـ وظائف الإعلام	٧	١ ، ٢ ، ٣	٩٩٦٢,٨٠٠
ـ وظائف الإحصاء والرياضيات	٣٩	١ ، ٢ ، ٣	٧٣٢٨٥,٤٤٠
ـ وظائف العلوم	٦٠	١ ، ٢ ، ٣	٩١٢٩٦,٦٠٠
ـ وظائف التمويل والمحاسبة	٣٥	١ ، ٢ ، ٣	٨٠٣٢٨,٠٠٠
ـ وظائف الاقتصاد والتجارة	١٨	١ ، ٢ ، ٣	٢٤٣١٧,٢٠٠
ـ وظائف التنمية الإدارية	٣١	١ ، ٢ ، ٣	٢٦٥٣٦,٣٢٠
٣ ـ الوظائف الفنية			
ـ الهندسة المساعدة	٢٥	١ ، ٢ ، ٣	٢٥٩٦٥,٩٦٠
ـ فنى المعامل	١٤	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥	١٧٤١٢,٣٦٠
ـ الفنون والعمارة	٢٤	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥	٣٠١١٦٦,٦٤٠
٤ ـ الوظائف الحرفية			
ـ الورش والآلات	٦٦	٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦	١٠٩٧٤٣,٢٤٠
ـ الحركة والنقل	١٠	٢ ، ٣ ، ٤	١٢٣٨,٩٤٠
ـ الفنون والعمارة	٦٧	٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦	٦٤٠٤٤,٨٤٠
٥ ـ الوظائف المكتبية	٥١١	١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥	٥٧٠,٢٥٠,٢٠٠
٦ ـ الوظائف المكتبية لغير المؤهلين	٤	----------	٢٢,٦٣٠,٦٠٠
٧ ـ وظائف الخدمات المعاونه	٤٨	٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦	٤٧,٩٥٢,٠٠٠
		اجمالى المرتبات تقريبا	٢,٤٤٤,٠٤٣

obeikandl.com

هذا بالإضافة إلى ما يخص الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من الوظائف الشاغرة وفقا لما هو مبين بالكشف المرفق (ملحق المرفقات مرفق رقم ٢).

ولإنجاز ما انتهت إليه اللجنة من قرارات حول جرد الأصول من الأثاث والماكينات ورصدها ووضع تصور لفصل الموازنة عن العام المالى ١٩٩٤/٩٣ ووضع المطابع وما يتبع بالنسبة للمطابع التى رأت فى شأنها اللجنة الفرعية فى تقريرها المشار إليه أن وضعها وإمكانات الفصل بينها وما إذا كانت تمثل خطا إنتاجيا متصلا من عدمه إنما يحتاج إلى دراسة فنية متخصصة.

فقد قررت اللجنة ما يلى:

١ ـ تكليف السيد مدير المخازن بالمجلس الأعلى للثقافة بالإشتراك مع مجموعة العمل المالى والإدارى والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٣ لإجراء عملية جرد الأصول الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية.

٢ ـ الإستعانة بخبرة السيد المدير العام للشئون المالية بالمجلس الأعلى للثقافة للإشتراك مع السيد الأستاذ / على عبدالمحسن رئيس الإدارة المركزية لدار الكتب ومجموعة العمل المالى لوضع تصور لفصل الموازنة عن العام المالى ١٩٩٤/٩٣.

٣ ـ الإستعانة بمتخصصين من مطابع الأهرام ـ الأخبار ـ والمطابع الأميرية لدراسة إمكانية فصل مطابع الهيئة العامة للكتاب وتقديم تقرير فنى لهذه الدراسة.

وعلى أن تستكمل اللجنة الفرعية فى ذات الوقت دراستها فى شأن فصل الموازنة عن العام المالى ١٩٩٤/٩٣.

وبتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ إستعرضت اللجنة التقارير المقدمة إليها على النحو التالى:

١ ـ التقرير المقدم من المهندسه / خيره عبد الباسط من إدارة المشروعات بالأمانة العامة بوزارة الثقافة فى شأن التعديلات المقترحة على مبنى كورنيش النيل من حيث إستحداث مدخل وسلالم من الشارع الجانبى لتوفير حرم آمن ومستقل لكل من الهيئة العامة للكتاب والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية كل هيئة على حده.

٢ ـ التقرير الهندسى المقدم من المهندس / سعيد راشد بالأمانة العامة بوزارة الثقافة فى شأن فصل القوى الكهربائية والذى إنتهى إلى:

(أ) إمكان إجراء أعمال الفصل بين إستخدامات الهيئتين بالنسبة لأعمال كهرباء الضغط العالى والمنخفض.

(ب) إخطار هيئة الكهرباء لإعداد مقايسة بما يخصها فى هذه العملية.

وطرح العملية كلها فى مناقصة عامة ـ فى حالة الموافقة ـ على أن تقوم اللجنة الفنية التى أعدت التقرير بإعداد مقايسة العملية.

٣ ـ التقرير المقدم من إدارة الخدمات بالأمانة العامة بالمجلس الأعلى للثقافة بشأن إمكانية إنشاء

سنترال داخلى خاص بتليفونات دار الكتب والوثائق القومية.

كما ناقشت اللجنة التقرير المقدم من اللجنة الفرعية المتضمن:

١ ـ تأكيد إتمام التعديلات التى أرتأتها اللجنة فى جلسة ١٩٩٣/١٠/٣١ على موازنة الوظائف بالباب الأول فى ضوء ما تم من تبعية المراكز العلمية المتخصصة للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية فيما عدا مركز تنمية الكتاب.

٢ ـ مقترحات بالإعتمادات الخاصة بالبابين الأول والثانى لموازنة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية للعام المالى ١٩٩٤/٩٣ والتى أورد التقرير أنه روعى فى إعدادها الضوابط الآتية:

(أ) التعديلات التى تمت على الوظائف وإلغاء الملاحظات الواردة بكشوف العاملين المقدمة من الهيئة العامة للكتاب.

(ب) دراسة الموازنة المعتمده للعامل المالى ١٩٩٤/٩٣ وإستمارات ٧٥ ع. ح الخاصة بالمنصرف لدار الكتب والوثائق القومية عن بعض الأشهر، ومن ثم وضع تصور للإعتمادات الممكن تخصيصها للهيئة المذكورة إسترشادا بما يلى:

ـ فيما يتعلق بالباب الأول فقد راعت الدراسة إجمالى مرتبات العاملين الموضحة بالكشوف المقدمه من الهيئة العامة للكتاب والخاصة بدار الكتب البالغ إجماليها ٢,٤٤٤,٠٤٣ جنيه تقريبا.

ـ إتخذت اللجنة نسبة الأجور بين دار الكتب والوثائق القومية والهيئة العامة للكتاب أساسا لتقدير ما يخص الهيئة الجديده من:

* العلاوه التشجيعية والعلاوه الخاصة بند ١
* المكافآت الشامله بند ٢
* المكافآت بند ٥
* الرواتب والبدلات بند ٦
* المزايا النقديه بند ٧

مع تقدير القيمة التى ترى اللجنة تخصيصها للهيئة الجديده وفقا لما يتقاضاه العاملون من أجور أساسية ومتغيرة.

أما بالنسبة للباب الثانى فقد أورد تقرير اللجنة الفرعية أن مراجعة المنصرف لدار الكتب والوثائق القومية الفعلى من خلال الإستمارات ٧٥ ع. ح فى المدد المختلفة عن أعوام ٨٨، ٩١، ١٩٩٢ فقد تلاحظ أن متوسط المنصرف الشهرى يفوق الإعتمادات المدرجة بموازنة السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ بما يشير إلى حدوث تعزيزات لتلك البنود خلال السنوات المالية المشار إليها مما لا يجعله صالحا كأساس لفصل الإعتمادات المدرجة بموازنة عام ١٩٩٤/٩٣ ولذا فإن اللجنة الفرعية إتخذت المنصرف خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٩٣ بموازنة السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ أساسا تقريبيا لفصل إعتمادات الباب الثانى وأعدت اللجنة تقديرا

بما يخص الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية على النحو الموضح فيما بعد.

أما بالنسبة لإعتمادات الباب الثالث فقد أوضحت اللجنة الفرعية أن ما تم صرفه فى شأن دار الكتب والوثائق القومية خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٩٣ بلغ ٢٨٧٢٢٠ جنيها وأوضح التقرير بأن إعتمادات هذا الباب يمكن فصلها فى ضوء المشروعات المعتمدة فى خطة الهيئة من وزارة التخطيط والإعتمادات التى تقررت لها.

وقد أقرت اللجنة هذا التقرير بعد إدخال التعديلات التى إرتأتها على المبالغ المقترحة ليصبح بيان الموازنه عن البابين الأول والثانى على النحو الموضح ببيان الإعتمادات المرفق (ملحق المرفقات المرفق رقم ٣).

وأنهت اللجنة أعمال هذه الجلسه بإصدار القرارات الآتية:

١ ـ تكليف المهندسة / خيرة عبد الباسط القيام بزيارة ميدانية ثانية لتقديم تقرير لوضع التصور النهائى لتسكين كل من الهيئتين.

وأضاف السيد الأستاذ رئيس اللجنة بأن هذا الأمر يحتاج إلى ضرورة مراعاة إعتبارات المصالح العامة والمواءمه فى عملية الفصل ومن ثم فإنه يرى أن تعقد اللجنة إجتماعها القادم بمقر الهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل للقيام بمعاينة على الطبيعة ودراسة جميع الإقتراحات المقدمة فى شأن عملية الفصل وقد وافقت اللجنة على ذلك.

٢ ـ إعداد مشروع خطاب إلى السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد الأستاذ وزير الثقافة لمد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق بسنترال سعة ١٢ خطاً، على أن تطلب دار الكتب إحتياجاتها خلال الخطة الإستثمارية الجديد.

٣ ـ تشكيل لجنة فرعية بالتنسيق مع مجموعة العمل المالى والإدارى لحصر محتويات الأرشيف والمذكرات والمحفوظات لإتمام عملية الفصل.

٤ ـ الموافقة على التقرير الهندسى المقدم من السيد المهندس / سعيد راشد فى شأن فصل القوى الكهربائية الخاصة بالهيئتين.

٥ ـ تكليف الأستاذ / على عبد المحسن رئيس الإدارة المركزية لدار الكتب بتقديم مشروع الموازنة الجديدة للعام المالى ١٩٩٥/٩٤ بعد مشاركة السيدة الأستاذة / سميرة مصطفى المدير العام للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وممثل الجهاز فى اللجنة فى إعداد هذا المشروع.

٦ ـ متابعة استعجال اللجنة الفنية للمتخصصين بمطابع الأهرام الأميرية لتقديم التقرير الفنى المطلوب عن إمكانية فصل المطابع من عدمه لعرضه على اللجنة فى إجتماعها القادم.

* واصلت اللجنة أعمالها فعقدت اجتماعها السابع فى ١٩٩٣/١١/٢٢ بمقر الهيئة المصرية العامة للكتاب بكورنيش النيل بناء على القرار الذى اتخذته بجلسة ١٩٩٣/١١/١٤ وقد قامت اللجنة بتفقد موقع مبنى الهيئة ومعاينة مختلف طوابقه للوقوف على حالة الإشغالات

للمواقع ودراسة مدى إمكانية الفصل بين الإدارات المكونه للهيئة المصرية العامة للكتاب وتلك التى تخص الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق.

وقد أوضحت المعاينة ما يلى:

١ ـ أن جميع مكونات دار الوثائق القومية تشغل مبنى مستقل بها وتتمتع بحرم آمن ومن ثم لا توجد أية مشكلات تعترض إستقلالية هذا القطاع من الهيئة الجديدة غير أن اللجنة **لاحظت الحالة السيئة لمخازن حفظ الوثائق التاريخية الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نظر وإهتمام من الهيئة الجديدة لسرعة إنقاذ تلك الوثائق النادرة وحفظها.**

٢ ـ أن الإقتراح الذى إرتأته المهندسة / خيرة عبد الباسط للفصل بين مواقع الهيئة العامة للكتاب ودار الكتب من خلال إستحداث سلم خلفى من جهة المطابع، إقتراح غير عملى وسيؤدى إلى إنفاق مالى لتنفيذه فضلا عن تعارضه مع ما يقتضيه الصالح العام فى هذا الأمر، وعلى ذلك **فقد رأت اللجنة الإبقاء على الوضع الحالى بالنسبة للمواقع التى يشغلها رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للكتاب.**

٣ ـ وقد تبين للجنة بالمعاينة أن الطابق السابع من مبنى الهيئة العامة للكتاب به مساحات كبيرة خاليه من أية إشغالات ولا تستخدم حاليا بالإضافة لبعض المكاتب الخاصة بالهيئة ومن ثم رأت اللجنة أنه من الملائم إعداد المساحات الشاغره بالدور السابع لتكون مقرا لرئيس الهيئة الجديدة والإدارات المعاونه له، مع نقل جميع الإدارات الموجودة بهذا الطابق والتى تتبع الهيئة المصرية العامة للكتاب إلى مواقع أخرى وتسكينها بالطوابق الأخرى فى ضوء ما تبين للجنة من حجم الإشغالات الفعلية وأنها تسمح بذلك على أن يصبح الطابق السابع بأكمله مخصصا للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

ثم بحثت اللجنة وضع المطابع فى إطار قرارها بجلسة ١٩٩٣/١٠/٣١ وبحضور السيد المهندس رئيس الإدارة المركزية بالمطابع الأميرية وما عرضه من تعذر عملية الفصل بين المطابع لإعتبارات فنية وما تحتاجه هذه العملية من ضرورة تجهيز موقع خاص لنقل معدات المطابع إليه وهو ما يتكلف من ٥ إلى ٦ مليون جنيه.

وبهذه الجلسة إنتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

١ ـ **الإبقاء على المبنى المخصص لدار الوثائق القومية كما هو بالوضع الحالى.**

٢ ـ الإبقاء على الوضع الحالى لمكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب والإدارات المعاونه له فى موقعها.

٣ ـ إخلاء الإدارات التى تشغل بعض مواقع الطابق السابع من المبنى الرئيسى وتسكينها بالطوابق الأخرى.

٤ ـ العمل على إعداد الطابق السابع كى يشغله مكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والإدارات المعاونه له.

٥ ـ وضع نظام بين الهيئتين (الهيئة العامة للكتاب ـ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية) فيما يتعلق بإحتياجات المبنى من صيانة وإنارة ونظافة وأمن.

٦ ـ الإبقاء على تبعية المطابع للهيئة المصرية العامة للكتاب مع وضع بروتوكول بين كل من الهيئة العامة للكتاب والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية لإنجاز مطبوعات دار الكتب والوثائق القومية بسعر التكلفة.

٧ ـ يراعى مستقبلا تخصيص الأرض الكائنة بشارع فيصل بالهرم والمملوكه للهيئة العامة للكتاب لإنشاء مطابع خاصة بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

وبتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٨ عقدت اللجنة ثان إجتماعاتها بمقر الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بديوان عام وزارة الثقافة وإستعرضت اللجنة فى هذا الإجتماع ما يلى:

١ ـ ما إنتهت إليه مجموعة العمل المالى والإدارى فى عملية جرد المخازن وحصر أرشيف المحفوظات والسكرتاريه، وأوضح السيد الأستاذ / على عبد المحسن المشرف على المجموعة بأنه جارى إعداد قوائم تشمل بيانات الموضوعات لتقديها للجنة فى إجتماعها القادم.

٢ ـ بالنسبة لإعداد مشروع موازنة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية للعام المالى ١٩٩٥/٩٤ فقد بحثت اللجنة هذا الأمر الذى رؤى أن تقوم به مجموعة العمل المالى والإدارى مع إمكان الإستعانة بالسيد المدير العام للشئون المالية بالأمانة العامة بالمجلس الأعلى للثقافة.

وأشار السيد الأستاذ / رئيس اللجنة أن السيد الأستاذ / وزير الثقافة بصدد إصدار قرار بتشكيل اللجنة الخاصة بإعداد مشروع موازنة الهيئة الجديدة.

وقد إستفسر السيد الأستاذ رئيس اللجنة عما إذا كانت هناك بعض المسائل المتعلقة بالفصل بين الهيئتين وتقييم أصولهما وموجوداتهما لم تتطرق إليها اللجنة بالبحث والدراسة، فأفاد السادة الأعضاء بأن اللجنة لـم تتعرض **للموضوعات المتعلقة بالتأمين الصحى للعاملين المنقولين إلى الهيئة الجديدة وتأمين مواقع الهيئة الجديدة وما تضمه من محفوظات ووثائق نادره**، وبعد مناقشة هذه الموضوعات أشار السيد الأستاذ / رئيس اللجنة إلى أن أمر تأمين الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية محسوم فى الهيكل التنظيمى المقترح لدار الكتب والوثائق القومية حيث أن هناك **إدارة خاصة بالأمن** للقيام بمهمتها والحفاظ على الهيئة الجديدة ككل بالإضافة إلى أن **رئيس كل هيئة يستطيع أن يضع تصوره للحالة الأمنية للمكان.**

وأنهت اللجنة أعمالها بإصدار القرارات الآتية:

١ ـ تشكيل لجنة من السادة:

ـ الأستاذ المستشار / حاتم داود

ـ الأستاذ / أحمد محمد أحمد على

ـ الأستاذ / محمد توفيق العشرى

لإعداد وصياغة التقرير النهائى عن أعمال اللجنة.

٢ ـ عرض المقترحات لإعداد مشروع الموازنة المالية للعام المالى ١٩٩٥/٩٤ وقوائم السكرتاريه.

٣ ـ إعداد مشروع خطاب للهيئة العامة للتأمين الصحى لتعيين طبيب للهيئة الجديدة.

٤ ـ إعداد مشروع خطاب إلى السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد الأستاذ وزير الثقافة لمد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بأثنى عشر خطاً تليفونياً.

٥ ـ إعداد مشروع خطاب إلى وزارة المالية لتعيين الوحدة الحسابية للهيئة الجديدة.

وفى الإجتماع التاسع للجنة والذى عقد بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ أطلعت اللجنة على ما إنتهت إليه أعمال لجنة الصياغة وإعداد التقرير النهائى ورأت مناسبة أسلوب عمل اللجنة وكلفتها بإتمام عملها.

وبحثت اللجنة فى هذا الإجتماع عددا من الموضوعات منها: ضرورة إعداد مشروعات القرارات التنفيذية التى يتطلب الأمر إستصدارها بعد إعتماد السيد الوزير لأعمال اللجنة وكيفية توفير إمكانيات تجهيز الطابق السابع بمبنى كورنيش النيل وفقا لما أقرته اللجنة فى إجتماعها بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢.

وقد أشار السيد الأستاذ / على عبد المحسن إلى أن مراجعته لموازنة الوظائف بالهيئة العامة للكتاب **أوضحت وجود درجات خالية لم يتم توزيعها بين الهيئتين بالرغم من أن أغلب الوظائف الخالية تقع فى مجموعة الوثائق والمكتبات الأمر الذى تبدو فيه حاجة الهيئة العامة لدار الكتب لهذه الدرجات.**

وقد أنهت اللجنة أعمالها بالتوصيات الآتية:

* مطالبة الهيئة العامة للكتاب موافاة اللجنة ببيان الدرجات الخالية والممولة على وجه السرعة، وأشارت إلى ضرورة تضمين بيان الوظائف المخصصه لدار الكتب والوثائق القومية نصيباً عادلاً من هذه الدرجات.
* تكليف لجنة الصياغة بمواصلة العمل على النهج الذى بدأت به فى إعداد التقرير النهائى عن أعمال اللجنة.
* إستكمال حصر أرشيف الهيئة العامة للكتاب وفصل ما يخص الهيئة الجديدة منه وعرض ذلك على اللجنة فى إجتماعها القادم.

وبتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ عقدت اللجنة إجتماعها العاشر حيث إستعرضت ما تم إنجازه من أعمال لجنة الصياغة وإعداد التقرير النهائى عن أعمال اللجنة وقد أوضح السيد الأستاذ المستشار / حاتم داود أن لجنة الصياغة أنجزت مهمتها حتى التوصيات التى أتخذت فى جلسة اللجنة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ وتلا على اللجنة ما وصل إليه التقرير ودارت المناقشة **حول ضرورة توفير حرم آمن ومستقل لكل هيئة من الهيئتين ضمانا لحسن سير العمل فيهما وتأمينا لهما ولتحديد المسئولية عن المبنى الذى يضم كلاً من الهيئتين.**

وإنتهت هذه المناقشة إلى إعادة النظر فى وضع المكان المقترح لإقامة مطبعة مستقله للهيئة العامة

لدار الكتب **والنظره المستقبلية لإقامة مبنى مستقل تنقل إليه الهيئة العامة للكتاب.**

وأشار السيد الأستاذ رئيس اللجنة إلى أنه أصبح من المتعين ضرورة تحديد الموقف بالنسبة لبعض الأمور ذات الأهمية العاجلة تمهيدا لإتخاذ قرارات فى شأنها كذلك ما يتعلق بوضع التوصيات النهائية حال إعتمادها من السيد الوزير موضع التنفيذ وأن الأمر يتطلب تحديد ما يلى:

أولا ـ أن تعد اللجنة مشروعات بالقرارات التى سوف ترفع إلى السيد الوزير للنظر فى إستصدارها لتنفنيذ.ما يعتمد من توصيات تحتاج إلى قرارات على هذا المستوى.

ثانيا ـ تشكيل لجنة دائمة على مستوى متميز لمتابعة مراقبة تنفيذ القرارات التى تصدر لوضع الهيئة الجديدة على طريق النشاط والممارسة.

ثالثا ـ الإشارة إلى الحاجة والبدء فى تسمية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ومدير الهيئة لممارسة مهامهما ودفع عجلة النشاط فى الهيئة.

هذا وقد قدم السيد الأستاذ / على عبد المحسن المشرف على مجموعة العمل المالى والإدارى المشكلة بالقرار رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٣ إلى اللجنة البيان الخاص بالملفات والمحفوظات الخاصة بأرشيف الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، وقد أطلعت اللجنة عليها وأشارت بضمها إلى ملحقات التقرير الجارى إعداده حاليا.

وقد إنتهت اللجنة فى هذا الإجتماع إلى التوصيات الآتية:

أولا ـ تخصيص الأرض والمبنى الكائن بالمبيضه والمملوك للهيئة العامة للكتاب لإقامة وتجهيز مطبعة خاصة بدار الكتب والوثائق القومية.

وترى اللجنة بصورة مستقبلية الأخذ فى الإعتبار إعداد أرض فيصل بالهرم والمملوكه للهيئة العامة للكتاب لإقامة مبنى مستقل تنقل إليه الهيئة المذكورة كما تنقل إليه مطابعها القائمة حاليا بمبنى كورنيش النيل.

ثانيا ـ إقتراح تشكيل لجنة دائمة على مستوى متميز لمتابعة ومراقبة تنفيذ القرارات التى ستصدر لوضع الهيئة الجديدة على طريق النشاط والممارسة.

ثالثا ـ مواصلة لجنة الصياغة وإعداد التقرير النهائى لأعمالها وعرض التقرير والتوصيات فى صورتها النهائية على اللجنة فى جلستها المزمع عقدها فى ٩٣/١٢/٢٩ مشفوعة بجميع الملاحق المتضمنة:

١ ـ القرارات الصادرة فى شأن إنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وقرارات تشكيل اللجان الرئيسية والفرعية ومجموعات العمل.

٢ ـ محاضر إجتماعات اللجنة المشكلة بقرار السيد الأستاذ / وزير الثقافة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٣.

٣ ـ محاضر إجتماعات اللجنة الفرعية المشكلة بقرار اللجنة العامة بجلسة ٩٣/٩/٩.

٤ ـ تقارير اللجنة الفرعية المشكلة بقرار اللجنة العامة بجلسة ١٩٩٣/٩/٩.

٥ ـ إستمارات الجرد ١٢١ ع. ح المتضمنه حصر أثاثات وموجودات دار الكتب والوثائق القومية والتى تم جردها على الطبيعة.

٦ ـ بيان مجموعة العمل المالى والإدارى المعد عن محفوظات وسكرتارية الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية التى تم فصلها عن محفوظات وسكرتارية الهيئة العامة للكتاب.

٧ ـ بيان الإعتمادات المالية الخاصة بالبابين الأول والثانى فى موازنة الهيئة العامة للكتاب والتى تقرر تخصيصها للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن العام المالى ١٩٩٤/٩٣ والتى إتخذت أساسا لإعداد مشروع موازنة الهيئة للعام المالى ١٩٩٥/٩٤.

٨ ـ موازنة الوظائف التى تقرر تخصيصها للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وبيان الدرجات فى كل مجموعة نوعية (مشغولة وخالية).

٩ ـ مشروع الهيكل التنظيمى الذى إنتهت إليه اللجنة المشكلة بقرار السيد الأستاذ / وزير الثقافة رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٣ والصادر فى ١٩٩٣/١١/٤ والذى رفع إلى السيد الوزير.

أعضاء اللجنة

١ ـ الاستاذ/ حاتم محمد داود

٢ ـ الاستاذ/ محمد فكرى شريف

٣ ـ الاستاذ/ محمد حسن الشرقاوى

٤ ـ الاستاذه/ سميره مصطفى محمد

٥ ـ الاستاذ/ حسين ماهر

٦ ـ الاستاذ/ على عبد المحسن

٧ ـ الاستاذ/ ابراهيم فتح الله

٨ ـ الاستاذ/ أحمد محمد أحمد على

٩ ـ الاستاذ/ محمد توفيق العشرى (مقرر اللجنة)

رئيس اللجنة

«عاطف منصف»

التوصيات

باشرت اللجنة المشكلة بقرار السيد الاستاذ/ وزير الثقافة رقم ١٦٥ لسنة ٩٣ المهمة التى أنيطت بها لتقييم الاصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بدار الكتب والوثائق القومية المنشأه بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣، وقد تضمن التقرير الذى أعدته اللجنة عن هذه المهمه حصيلة ما أجرته من أبحاث ومناقشات ومعاينات ميدانية على مدار أجتماعاتها العشرة التى عقدتها فى المده من ٢٢ / ٨ / ١٩٩٣حتى ١٩ / ١٢ / ١٩٩٣ وما توصلت اليه اللجان الفرعية التى شكلت لمعاونة اللجنة فى مهامها المتنوعة مالية وأدارية، فنية، تخصصية، تنظيمية وهندسية.

ومن ثم أنتهت الى التوصيات الاتية:ـ

أولا ـ يؤول الى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية المنشآت والاراضى الآتية:ـ

	مـــلجـــــ
* الأراضى المقام عليها مبنى دار الكتب بباب الخلق ومساحتها ٣٦٤٠ م٢ قيمتها	١٤٢٣٠٠,٠٠٠
* الارض المقام عليها مبنى دار الوثائق القومية بكورنيش النيل قيمتها	١٣١,٩٤٥,٩٦٤
* المبانى الخاصة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل قيمتها	٩٧٧,٧١٣,٦٤٧
* المبانى المقامه لدار الكتب بباب الخلق قيمتها	٤٨٤,٤٨٢,٨٨٠
إجمالى	١,٧٣٦,٤٤٢,٤٩١

ثانيا ـ أعداد الطابق السابع بمبنى الهيئة العامة للكتاب ليكون مقرا لمكتب رئيس مجلس أدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والادارات المعارنةله.

ثالثا ـ الابقاء على تبعية المطابع للهيئة العامة للكتاب على أن يتم إبرام بروتوكول تعاون بين الهيئتين يتم بموجبه طباعة جميع مطبوعات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بسعر التكلفة.

وتقترح اللجنة تخصيص المبنى والارض الكائنه بالمبيضة المملوكة للهيئة العامة للكتاب لانشاء مطبعة خاصة بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

رابعا ـ تخصيص الوظائف الموضح بيانها بالمجموعات النوعية والاعداد المبينه قرين كل وظيفة ومجموعة والواردة بالكشوف الملحقه بهذا التقرير للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وطبقا لموازنة الوظائف المرفقه.

خامسا ـ يتم تخصيص جميع الاثاثات المبينة بالمجلدات المرفقه بهذا التقرير والوارد بيانها بالاستمارات ١٢١ ع.ح للهيئة العامة لدار الكتب والوثائقالقومية.

سادسا ـ يتم تخصيص وسائل النقل والانتقال الآتى بيانها للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:ـ

	العدد	**قيمتها**	مـــلجـــــ
١ ـ مكتبات متنقلة	٣	،،	٢٥٠,٢٨٠,٣٦٣٠
٢ ـ سيارات نصف نقل	٣	،،	١٧٦,٩٠٠,٠٠٠
٣ ـ سيارات نقل عاملين	٥	،،	٦٣,٢٠٠,٠٠٠
٤ ـ سيارات نقل ثقيل	١	،،	٢١,٨٥٢,٠٠٠
٥ ـ سيارات ركوب	١	،،	٨,٠٦٦,٥٠٠
أجمالى			٥٢٦,٠٠٥,٨٦٣

(مرفق بيان تفصيلى بمواصفات وبيانات وسائل النقل والانتقال المخصصه)

سابعا - يتم تخصيص الاعتمادات المالية الوارده بالبيان المرفق لموازنة البابين الاول والثانى للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن السنة المالية ٩٣ / ١٩٩٤.

ثامنا - يراعى مستقبلا تخصيص الارض الكائنه بشارع فيصل والمملوكة للهيئة العامة للكتاب لتكون مقرا مستقلا للهيئة تنقل اليها إدارتها ومطابعها الموجودة حاليا بالمبنى الكائن بكورنيش النيل.

أعضاء اللجنة

١ ـ الاستاذ / حاتم محمد داود

٢ ـ الاستاذ / محمد فكرى شريف

٣ ـ الاستاذ / محمد حسن الشرقاوى

٤ ـ الاستاذه / سميره مصطفى محمد

٥ ـ الاستاذ / حسين ماهر

٦ ـ الاستاذ / على عبد المحسن

٧ ـ الاستاذ / ابراهيم فتح الله

٨ ـ الاستاذ / أحمد محمد أحمد على

ـ الاستاذ / محمد توفيق العشرى (مقرر اللجنة)

رئيس اللجنة

،عاطف منصف،

الاجراءات المقترح اتخاذها لتنفيذ التوصيات المعتمدة للجنة

أولا - اصدار قرار بتحديد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وتشكيل مجلس الادارة على النحو المنصوص عليه بالمادة رقم (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم (١٧٦) لسنة ١٩٩٣ بأنشاء الهيئة، وكذا أصدار قرار بتعين مدير للهيئة الجديدة.

ثانيا - تكليف الاستاذ الدكتور / محمد زكى حواس مقرر لجنة العماره بالمجلس الاعلى للثقافة ليضع تصميما للمساحات الشاغره بالدور السابع بمبنى كورنيش النيل لاعداده مقرا لرئيس الهيئة الجديده والادارات المعاونه له على أن يقدم تقريرا مفصلا فى هذا الشأن موضحا به كافة الاعمال الواجب تنفيذها بما فيها الاثاثات وأعمال الديكور وتحديد التكلفه المبدئيه لهذه الاعمال تمهيدا لطرحها بالاسلوب المناسب بين الشركات المتخصصه للبدء فى تنفيذها.

ثالثا - أتخاذ الاجراءات الازمة لتوصيل عدد ١٢ خطاً تليفونيا خارجى للهيئة الجديده وقد تم عرض مذكرة على السيد الوزير فى هذا الشأن كما تم أعداد مشروع كتاب لرئاسة مجلس الوزراء للموافقة على ذلك.

رابعا - وضع نظام يكفل تنظيم أجراءات الامن بالمبنى الكائن بكورنيش النيل بالمشاركه بين الهيئتين.

خامسا - أتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير وحده صحيه للهيئة الجديده، وقد تم بالفعل مخاطبة رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى فى هذا الشأن.

سادسا - أتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء

وحده حسابيه للهيئة الجديدة، وقد تم بالفعل مخاطبة مدير عام المراقبة المالية فى هذا الشأن.

سابعا - تكليف مهندسين من الامانه العامه للمجلس الاعلى للثقافة والهيئة العامة للكتاب لوضع المقايسه النهائيه لتنفيذ عملية الفصل للقوى الكهربائيه (الضغط العالى والمنخفض) والتكلفة المبدئيه فى ضوء التقرير المقدم من اللجنه الهندسيه المشكله بقرار اللجنة تمهيدا لطرحها بالاسلوب المناسب بين الشركات المتخصصه للبدء فى تنفيذها.

ثامنا - تكليف مجموعة العمل المالى والادارى المشكلة من عاملين بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والهيئة العامة للكتاب بالقيام بفتح دفاتر أصول وموجودات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية من واقع قوائم الجرد التى تم إعدادها ورصدها بقيمتها من واقع دفاتر الهيئة العامة للكتاب أسوة بما تم عند تقييم الاراضى والمبانى ووسائل النقل والانتقال.

تاسعا - إصدار قرار من السيد الاستاذ / وزير الثقافة بتشكيل لجنة دائمه على مستوى عال من كافة التخصصات لمتابعة ومراقبة تنفيذ القرارات المنتظر إصدارها لتنفيذ عملية الفصل بين الهيئتين ومعاونة الهيئة للجديده للبدء فى ممارسته نشاطها واختصاصاتها.

وأختتم هذه الافتتاحية الطويلة بالقول بأن دار النشر ليست وجها مشرقاً لمصر فما تقوم به يمكن أن يقوم به ناشر صغير فى القطاع الخاص ولن يضير البلد أن تصفى دار نشر خاسرة والمعرض الذى تنظمه يمكن لأى شركة اعلانات أن تقوم به بطريقة أفضل.

واننى على استعداد للوقوف أمام أية جهة تحقيق لاتهم لجنة الفصل بعدم الموضوعية وعدم الحيدة فى توصياتها.

يرحم الله على مبارك ويرحم الله الخديوى اسماعيل ويرحم الله الخديو توفيق.. انهم لو بعثوا أحياءً ورأوا ما آل إليه حال دار الكتب لبصقوا على جيلنا الحالى كله.

إفتتاحية ثانية :

تحية من مجتمع المكتبات والمعلومات ومن هذه المجلة إلى الأستاذة الدكتورة/ نعمات أحمد فؤاد

أهدت الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد مكتبتها الشخصية إلى مجتمع العلماء والباحثين. لم تكتف سيادتها بتقديم مجموعات الكتب كما يحدث عادة إلى إحدى المكتبات الرسمية لتوضع فى خدمة المستفيدين فى تلك المكتبة، ولكنها قامت بانشاء مبنى خاص لتلك المجموعات من مالهاالخاص.

هذا المبنى يقوم على مساحة ثلاثمائة متر